



مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠٢٥ / ٣ / ٢٠

ملامح النظام الفيدرالي في ضمان حقوق الإنسان في  
الأنظمة الحديثة

Features of the federal system in ensuring human  
rights in modern systems

الاستاذ المشرف

الدكتور عليرضا دبيرنيا، أستاذ مشارك في القانون العام، جامعة قم

دكتور على رضا دبيرنيا دانشيار كروه حقوق عمومى دانشگاه قم

Dr.alireza Dabirnia - Associate professor of public Law,

University of Qom

طالب الدكتوراه

م.م علي كاظم عبد الزهرة، قسم القانون العام، كلية القانون،

جامعة قم، ايران

Federalism, human rights, people, social contract, division of powers, Western systems

الفيدرالية، حقوق الإنسان، الشعب، العقد الاجتماعي، تقسيم السلطات، الأنظمة الغربية.

## Abstract

Federalism is a political and administrative system that aims to achieve a balance between central and local authorities, ensuring human rights and fundamental freedoms. This research explores the features of the federal system and its role in promoting human rights through three main sections: The first section addresses the general concepts of federalism in Arab and Western jurisprudence, while the second section focuses on the theoretical foundations of the federal system, such as the people as the source of authority, the social contract, and the division of powers. Finally, the third section reviews the characteristics and performance of federalism in modern Western systems. The research demonstrates how federalism contributes to strengthening democracy and preventing the concentration of power, with recommendations for adapting its principles to different systems.

## الملخص

تُعَدُّ الفيدرالية نظاماً سياسياً وإدارياً يهدف إلى تحقيق التوازن بين السلطات المركزية والمحلية بما يضمن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. يستعرض هذا البحث ملامح النظام الفيدرالي ودوره في تعزيز حقوق الإنسان، من خلال ثلاثة مباحث أساسية: تناول المبحث الأول المفاهيم العامة للفيدرالية في الفقهين العربي والغربي، بينما ركز المبحث الثاني على الأسس النظرية للنظام الفيدرالي، مثل الشعب كمصدر للسلطات، والعقد الاجتماعي، وتقسيم السلطات. وأخيراً، استعرض المبحث الثالث خصائص وأداء الفيدرالية في الأنظمة الغربية الحديثة. يُظهر البحث كيف تُسهم الفيدرالية في تعزيز الديمقراطية ومنع تركيز السلطة، مع توصيات لتكييف مبادئها في الأنظمة المختلفة.

## المقدمة

يمثل النظام الفيدرالي نموذجاً مهماً لضمان حقوق الإنسان وحمايتها من خلال تفعيل مبدأ التوازن بين السلطات المركزية والمحلية. تبرز أهمية هذا النظام في تعزيز الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، ومنع الاستبداد أو تركيز السلطة. يسعى هذا البحث إلى تحليل ملامح النظام الفيدرالي وعلاقته بضمان حقوق الإنسان من خلال تناول المفاهيم المختلفة للفيدرالية في السياقات العربية والغربية، واستعراض الأسس النظرية التي يقوم عليها، مع تسليط الضوء على خصائص وأداء الفيدرالية في الأنظمة الغربية الحديثة. ويهدف البحث إلى تقديم فهم معمق لكيفية تكامل المبادئ الفيدرالية مع حقوق الإنسان، وإبراز الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الفيدرالية في تهيئة بيئة سياسية عادلة وديمقراطية.

المطلب الأول: مفاهيم الفيدرالية: يعتقد معظم الباحثين بأن الفيدرالية في مصطلح فضفاض، ويرجع ذلك أساساً إلى انعدام الاتفاق على الدلالة الاصطلاحية والصعوبة في وضع تحديد وتعريف لمفاهيمه بشكل واضح.

الفرع الأول: تعريف الفيدرالية العام : مصطلح الفيدرالية هو من أصل لاتيني، وان اللغة ودلالاتها تقدم وصفاً عاماً مبسطاً لهذا المصطلح أو المفهوم وعليه هو بحاجة الى مجموعة من الاضافات السياسية والقانونية والاجتماعية لتحديد اصطلاحاً وتعريفه تعريف علمي رصين. تجدر الاشارة ان أصل المصطلح ان هناك مصطلحين متداولين في هذا المجال وهما الفيدرالية (federalism) والاتحاد، وان المصطلحان يكونان في المعنى مختلفان حيث ان الفيدرالية Federali تتعرف إلى الجانب الابدولوجي والفلسفي ويراد بها المبدأ الفيدرالي او المذهب في حين ان الاتحاد الفيدرالي او الفدرلة Federation تعني التنظيم المؤسساتي وأنشاء النظام الفيدرالي<sup>(١)</sup>. الفيدرالية Federalis هي (( نظام حكم تتحد فيه الولايات وتتخلّى عن بعض سلطاتها الى سلطة مركزية))، ويمكن القول أنها نظام حكومي يكون على أساس توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات - محلية او إقليمية، وعلى الرغم من صعوبة تخيل تعريف محدد او معين. لها مع ذلك أن الفيدرالية (تتضمن دائماً فكرة وجود صلة وأئمة بين الكيانات ضمن مجموعة في حالة ولادة الدولة من تجمع مجموعة من الكيانات لدولة موجودة مسبقاً وتختلف عن الدولة الوحيدة اللامركزية التي تقوم بتقرير السيادة وتحديد ما هي الاختصاصات الممنوحة للأقاليم، لذلك الفيدرالية تتطلب التنوع في الواحد، وهناك من يعرفها على أنها احد اشكال الحكم تكون السلطة مقسمة بالدستور بين حكومة الأقاليم وحكومة المركز ويكون في هو الحكم لكلا الطرفين معتمداً على بعضهما ويتقاسمان السيادة في الدولة<sup>(٢)</sup>.

الفرع الثاني: مفهوم الفيدرالية في الفقه العربي: قد اختلف الأكاديميون والفقهاء العرب في بيان وتفكيك مصطلح ومفهوم الفيدرالية كما اختلف الفقهاء في الغرب ، حيث يرى الدكتور سليمان الطماوي ان الفيدرالية هي اتحاد مركزي او اتحاد فيدرالي على اعتباره هو اقوى صور الاتحادات في نطاق الدول المركبة لكون الاتحاد يتخذ صورة دائمية ومن خلال الاتحاد تفقد الدول شخصيتها الخارجية وايضاً تكون الشخصية الخارجية من صلاحيات حكومة المركز وتكون متأثرة بكافة الاختصاصات الخارجية وأيضاً في الكثير من الشؤون الداخلية التي ينص عليها دستور الدولة الاتحادي، ومع ذلك فأن الدول الاعضاء او مكونات الدولة الاتحادية حيث تحتفظ بجانب كبير من الاختصاص الداخلي لا فقط في المجال الاداري بل في نطاق السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية حيث يكون لكل مكون في الاتحاد سلطة تنفيذية وأيضاً تشريعية وكذلك قضائية<sup>(٣)</sup>. اما الدكتور اسماعيل مرزة هو أكد ما سبق من خلال وصفه الفيدرالية بأنها اتحاد مركزي يقوم على أساس دستوري تخضع بموجبه عدة مكونات نظام قانوني شامل حيث تفقد هذه المكونات شخصيتها الدولية لصالح حكومة المركز التي تكون متمتعة حصراً بهذه الميزة دون مكونات الاتحاد وكذلك تكون حكومة المركز مشتركة مع المكونات في الاتحاد في الاختصاص الداخلي والسيادة<sup>(٤)</sup>. غير ان هنالك بعض الفقهاء بينو بان الفيدرالية بأنها أئتاد مجموعة من الدول

ليكونو دولة واحدة بواسطة دستور اتحادي على أن يكون الحكم وسلطته موزعة بين الدول مكونه الاتحاد في حدود التي تكون موجودة في دستور الدولة الاتحادية مع تمتع كل الدول المكونه للاتحاد بشخصيتها الدولية<sup>(٥)</sup>. قام البعض من الفقهاء في تفسير مفهوم الفيدرالية على أنها وبشكل مختصر فوصفوها بالدولة التعاهدية<sup>(٦)</sup> وايضاً الدولة الاتحادية وايضاً بالاتحاد الدستوري والكثير من المرادفات<sup>(٧)</sup>.

الفرع الثالث: مفهوم الفيدرالية في الفقه الغربي : لكون مصطلح الفيدرالية ذو اصل لاتيني وان اللغات تقدم دلالات ووصف عام بسيط لهذا المصطلح او المفهوم وعليه فأن هذا المصطلح من الواجب إضافة مفاهيم قانونية وسياسية واجتماعية لكي يتم تحديده اصطلاحه والقيام بتعريفه بتعريف علمي دقيق<sup>(٨)</sup>، هنا تحاول تجاوز الصعوبات التقليدية في تحليل مصطلح الفيدرالية من خلال التمييز المفاهيمي بين الفيدرالية (Federation) (Federalism) والذي تم الاخذ فيه في المذهب الأنجلو - أمريكي من خلال (بيترسون كينغ) في سنة ١٩٨٢ والذي كان كتابه (Federalism and Federation) قد شكل مقارنة جديدة لهذا الموضوع وقد مكن كتابه الفقهاء والأكاديميين من عدم الانجرار إلى الحوار العقيم<sup>(٩)</sup>. حيث قدم أحد التعاريف المهمة والجديدة في الوقت الذي فشلت فيه أغلب التعاريف في تحديد ووصف المفهوم بشكل واضح والتي لم تقدم اي تحليل دقيق لكي يكون مصدر يعتمد عليه وان من الجلي أن التعريف الديماغوجي في آخر خمسين عام قد كان هو السائد من دون فائدة حيث تتجنب المقاربات المفاهيمه لدى (بيترسون كينغ) التعاريف الرئيسية والمفرغة والتي تعيد بناء التعريف من جديد من خلال وضع كل التركيز على التحليل المفاهيمي ذو الدقة العالية الذي يتطلب الدقة في استخدام المصطلح ومع ذلك ان طرح مفهوم للفيدرالية شمولي يظهر كشرط مهم لا غنى عنه لكي تكون الدراسة معمقة<sup>(١٠)</sup>. انا بعض الفقهاء يرون أن الفيدرالية هي (( أداة من خلالها يتم تنظيم الديمقراطية دون التخلي عن اي شيء وضروري للحرية في وضع يسمح لها بمقاومة الشروط حتى مع الاستبداد المنظم))<sup>(١١)</sup> ، وقد بين الكسندر هاملتون على أن الفيدرالية هي اجتماع جماعات معينة او اتحاد اكثر من دولة في دولة اتحادية واحدة وأن يشترك السلطان للحكومة المركزية على أن يتم تحديد اغراض الحكومة من قبل صانعين الاتحاد وكذلك لهم الحق في ان يقوم بتعديل تلك الاغراض والسلطات كلما اقتضت الحاجة وان الاتحاد قائم ما لم تقوم الحكومة المركزية بالتعدي على مكونات الاتحاد الذي يكونها لكون الشعب مصدر السلطات وان كانت الحكومة المركزية لها القدرة والسلطة لذلك<sup>(١٢)</sup>. ان وجود الميزتين المتعارضتين في الدولة الفيدرالية قد جعل من الصعب تحديد مفهوم واضح وعند التوجه الى تفكيك المصطلح بعمق فيتم النظر اليها على أنها دولة تمتلك كيانات دستورية متعددة ولكل كيان نظام قانوني خاص به ويتمتع باستقلالية وتكون خاضعة إلى الدستور الفيدرالي وسبب ذلك لكونه هو من صنع الاتحاد وهو مثبتها السياسي والقانوني وتكون بذلك الدولة الفيدرالية عبارة عن نظام سياسي و دستوري مركب<sup>(١٣)</sup>. ان المقاربات التي تكون الأقرب لمفهوم الفيدرالية هي انها أحد أشكال الدولة الناجحة التي تتصف بسماحها بالتنوع الاجتماعي وأيضاً التعبير عن كل خصوصيات مكوناتها على أن تكون رابطة الوحدة في ظل الاتحاد الفيدرالي ولا سيما نتاجاته الحضارية والثقافية في عصر العولمة وهي من أهم الحلول العادلة

والوسائل الديمقراطية للمجتمعات المتنوعة والمتعددة ثقافياً، وبعض الفقهاء ذهب لوصفها على أنها ((الدولة الاتحادية هي مجموعة من الولايات والدويلات تكون خاضعة في بعض الأمور لسلطة واحدة وتكون مستقلة ببعض الامور)) ولعلها تحظى بنظرة معتبرة لفقرة مرنة في القانون فهي أن تكون السلطة متحققة من خلال حكومة فيدرالية وهي نموذج أكثر دقة لالية عمل النظام عبر التاريخ في الولايات المتحدة، الفيدرالية هي نظام حكم تكون فيه السلطة مقسمة بين حكومة مركزية وحكومات الأقاليم أو الولايات في هذا النظام، تتمتع كل من الحكومات المركزية والمحلية بسلطات مستقلة ولكنها تتعاون في بعض القضايا المشتركة، هذا المفهوم يهدف إلى تحقيق توازن بين الوحدة الوطنية والاستقلالية المحلية، مما يسمح للأقاليم بإدارة شؤونها الخاصة في حين تحتفظ الحكومة المركزية بالسلطات المتعلقة بالدفاع والسياسة الخارجية والقضايا الاقتصادية الكبرى<sup>(١٤)</sup>.

المطلب الثاني: الأسس النظرية للنظام الفيدرالي : ان الفيدرالية هي نظام سياسي يقوم على عملية الجمع بين حكومة مركزية وحكومات اقليمية تابعة لحكومة المركز او حكومات محلية حيث أن من خلال الفيدرالية يكون هنالك توزيع للاختصاصات والسلطات ما بين الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي، اي باختصار أن الفيدرالية تكون متركزة على توزيع الصلاحيات والاختصاصات والسلطات بين مستويات الحكومة الفيدرالية بطريقة تعكس التنوع والتوازن في الدولة والذي عليه يعزز الحرية والديموقراطية والازدهار في الدولة<sup>(١٥)</sup>.

الفرع الأول: الشعب مصدر السلطات وحقوقه تسبق تشكيل الحكومة : في النظريات السياسية الديمقراطية، يعتبر وجود الحقوق الأساسية أمراً أساسياً يسبق تشكيل الحكومة. فالحقوق الأساسية تُعتبر جزءاً من الطبيعة البشرية ويُفترض أنها موجودة مسبقاً، ومن ثم فإن دور الحكومة يكمن في حماية هذه الحقوق وضمان تمتع الأفراد بها بحرية وعدالة<sup>(١٦)</sup>. يُعتبر وجود الحقوق الأساسية مبدأً أساسياً في فلسفة حقوق الإنسان والديمقراطية. تعتبر هذه الحقوق أساسية لأنها تحمي حريات الأفراد وتكفل لهم الكرامة والعدالة. وتشمل هذه الحقوق مثل الحق في الحرية، والحق في المساواة، والحق في العدالة، والحق في الحياة والأمن، والحق في التعبير، وغيرها الكثير. فعندما يتم تشكيل الحكومة، ينبغي لها أن تكون ملتزمة بحماية وتعزيز هذه الحقوق وضمان تمتع جميع المواطنين بها بغض النظر عن خلفيتهم أو ميولهم السياسية<sup>(١٧)</sup>، يُعتبر موضوع "وجود الحقوق الأساسية يسبق تشكيل الحكومة" موضوعاً مهماً في الفلسفة السياسية وحقوق الإنسان. يتمثل المفهوم الرئيسي في هذا الموضوع في أن الحقوق الأساسية والحريات الأساسية للفرد تعتبر موجودة مسبقاً، وتتجاوز سلطة الحكومة. تشمل هذه الحقوق حقوقاً مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة والعدالة وحرية التعبير وغيرها، تُعتبر الحقوق الأساسية والحريات جزءاً من الطبيعة البشرية، وهي حقوق لا يمكن حجزها أو تجاوزها من قبل الحكومة. بدلاً من ذلك، يجب أن تقوم الحكومة بحماية هذه الحقوق وتعزيزها، وتضمن استمرارية تمتع الأفراد بها دون تمييز أو انتهاك. تشير النظريات الديمقراطية إلى أن الحكومة يجب أن تكون خادمة للشعب، وتعمل على تحقيق مصالحهم وحماية حقوقهم الأساسية. في الواقع، يمكن القول إن وجود

الحقوق الأساسية يشكل الأساس الأخلاقي والقانوني لتشكيل الحكومة، وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها. باختصار، يتجلى أهمية هذا الموضوع في تأكيد أن الحكومات ليست فوق القانون ولا تمتلك سلطة غير محدودة، بل يجب أن تكون مقيدة بحقوق الأفراد والقيم الأخلاقية والقانونية التي تعتبر جوهر الحياة الإنسانية والكرامة<sup>(١٨)</sup>. إذا نظرنا إلى تاريخ التطور السياسي والقانوني، نجد أن فكرة أن الحقوق الأساسية تسبق تشكيل الحكومة تعود إلى العديد من الفلاسفة والمفكرين القديمين والحديثين. فعلى سبيل المثال، في الفلسفة الإغريقية، كان أرسطو مؤمناً بأن الإنسان له حقوق طبيعية تشمل الحق في الحياة والحرية والسعادة<sup>(١٩)</sup>، وهذه الحقوق تجاوزت سلطة الحكومة، ومن خلال تطور الفكر السياسي والقانوني، أُدرجت مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العديد من الوثائق الدستورية والمواثيق الدولية، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعديد من الدساتير الوطنية حول العالم. ويتم مناقشة وحماية هذه الحقوق على مستوى دولي ووطني كجزء من مبادئ الديمقراطية وحكم القانون. يمكن القول إن وجود الحقوق الأساسية قبل تشكيل الحكومة يُعتبر أساساً أخلاقياً وقانونياً وسياسياً، وهو مفهوم يستمد قوته من الاعتراف بكرامة الإنسان وحريته، ويساهم في بناء مجتمعات عادلة وديمقراطية<sup>(٢٠)</sup>.

الفرع الثاني: العقد الاجتماعي كأساس لشرعية الحكومة : العقد الاجتماعي هو مصطلح فلسفي يشير إلى اتفاق غير مكتوب بين الفرد والحكومة يتخلل بموجبه الفرد عن بعض حقوقه الطبيعية مقابل قدرة الحكومة على تنظيمها. تنظر العديد من النظريات السياسية إلى هذا المفهوم باعتباره أحد الأسس النظرية للدولة والحكومة، وفقاً للفلسفة السياسية، يعتبر الميثاق الاجتماعي بمثابة الأساس لبناء الحكومة والسلطة العامة. من المفترض أن يتفق الأفراد على قواعد المجتمع ويحددوا السلطات التي تتمتع بها الحكومة، وفي المقابل، يتعهدون بالامتثال لقوانين الحكومة. وهذا يدل على أن الحكومة لا تكون شرعية إلا إذا وافق مواطنوها، وإذا خالفت هذا الاتفاق فقد تفقد السلطة شرعيتها. يربط فلاسفة مثل جون لوك وجان جاك روسو الميثاق الاجتماعي بالحقوق الطبيعية، بحجة أن الأفراد لديهم حقوق متأصلة لا يمكن انتزاعها منهم. وبدلاً من ذلك، فإنهم يتنازلون عن جزء من حقوقهم المتأصلة لضمان حماية الحقوق الأساسية لكل فرد، مثل الحياة والحرية والملكية. ويهدف الميثاق الاجتماعي إلى تأمين هذه الحقوق مع تحقيق العدالة والسلام الاجتماعيين أيضاً، وفي العصر الحالي، يعتبر الميثاق الاجتماعي أداة لتحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والمصالح المجتمعية<sup>(٢١)</sup>. يعد العقد الاجتماعي أداة مهمة لتحديد صلاحيات الحكومة وواجباتها تجاه المواطنين مع حماية الحقوق والحريات الفردية. ويحقق هذا الاتفاق التوازن بين السلطة والحرية، ويتضمن إجراءات لمراقبة الحكومة ومحاسبتها إذا أخلت بالعقد أو انتهكت حقوق المواطنين، يوفر الميثاق الاجتماعي الأساس لفهم عملية تشكيل الحكومات وممارسة السلطة، العقد الاجتماعي هو مبدأ يقوم على العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين، وفيه يتفق الأفراد على القوانين والمؤسسات التي ستحكم المجتمع، وتتعهد الحكومة بالحفاظ على حقوق المواطنين، وتوفير الخدمات الأساسية، وضمان العدالة الاجتماعية<sup>(٢٢)</sup>. إن نجاح هذا العقد يعتمد على

الشفافية والمساءلة، حيث يجب على الحكومة أن تكون مسؤولة أمام الشعب وتتصرف بما يحقق مصالحه على أفضل وجه. العقد الاجتماعي هو فكرة ديناميكية تتطور استجابة للأحداث المجتمعية والسياسية والاقتصادية. ويختلف تفسيره وتطبيقه باختلاف الإدارة والفلسفة السياسية. ويرى بعض المعارضين أن العقد الاجتماعي هو في الأساس مفهوم فلسفي لا يعكس الواقع السياسي بشكل حقيقي، بينما يرى آخرون أنه يوفر أساساً متيناً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقاسم السلطة بشكل مشروع وقانوني. وبغض النظر عن الخلافات المحيطة بالميثاق الاجتماعي، فإن فهمه يظل أمراً بالغ الأهمية لفهم العلاقة بين الحكومة والمواطنين، فضلاً عن موازنة السلطة والحرية في البلدان الديمقراطية. يمكن استخدام مفهوم العقد الاجتماعي على العديد من المستويات المختلفة، بدءاً من العلاقة بين الحكومة والمواطنين وحتى العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ويوفر هذا المفهوم إطاراً فعالاً لمناقشة مسائل العدالة والمساواة والمساءلة في السياسة والمجتمع. ويمكن أيضاً اعتبار العقد الاجتماعي آلية لتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي من خلال تشجيع أفراد المجتمع على ممارسة المواطنة المسؤولة والتعاون. كما يمكن أن يكون بمثابة أساس لوضع السياسات العامة الرامية إلى تعزيز المساواة وتوفير الفرص العادلة لجميع أفراد المجتمع. وأخيراً، تتحدد فعالية الميثاق الاجتماعي من خلال قدرة المجتمع على تحقيق التوازن بين الحقوق الفردية والأهداف المجتمعية، فضلاً عن التفاعل الديناميكي بين الحكومة والمواطنين من أجل تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية<sup>(٣٣)</sup>.

الفرع الثالث: تقسيم السلطات العامة لتعزيز الديمقراطية ومنع تركيز السلطة: توزيع السلطات العامة هو مبدأ أساسي في نظم الحكم الديمقراطية، يهدف إلى منع تراكم السلطة في يد فرد أو جهة واحدة، مما يقلل من فرص الفساد ويضمن التوازن والشفافية في الحكم. يتضمن ذلك تقسيم السلطات إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية، مع وجود آليات للرقابة والتوازن بينها. توزيع السلطات العامة يشمل أيضاً تفصيل الصلاحيات والمسؤوليات بشكل دقيق بين السلطات المختلفة، مع وجود آليات لضمان تفاعل وتوازن بينها دون تجاوز أي جهة لصلاحيات الأخرى. كما يشمل أيضاً توفير آليات فعالة للرقابة والمساءلة على استخدام السلطة، بما في ذلك مراقبة الحكومة، ووسائل للمشاركة المدنية، ونظم لمحاسبة المسؤولين عن إساءة استخدام السلطة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحقيق توزيع السلطات العامة من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والشفافية في عمل الحكومة، وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار<sup>(٣٤)</sup>. كما يمكن تحسين توزيع السلطات عن طريق تطوير نظم العدالة وتعزيز استقلالية القضاء، وتعزيز الفعالية والشفافية في الإجراءات الانتخابية. تعزيز التوازن في توزيع السلطة يعزز الديمقراطية ويسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة للمجتمعات. يمكن النظر أيضاً إلى مبدأ فصل السلطات، الذي يعتبر جزءاً أساسياً من توزيع السلطات العامة، يتضمن هذا المبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بشكل تام، وعدم تدخلها فيما بينها، هذا يساهم في ضمان أن تكون كل سلطة مستقلة وتعمل بشكل مستقل دون تدخل أو تأثير من السلطات الأخرى. هذا الفصل يحافظ على التوازن والتحقق الفعال من السلطة، مما يساهم

في منع التركيز الزائد للسلطة والفساد، يُعتبر مفهوم توزيع السلطات العامة وفصلها من الأمور الأساسية في علم السياسة والحكم الرشيد، تاريخياً ظهرت هذه الفكرة كجزء من جهود حماية الحريات الفردية وضمن العدالة والمساواة في المجتمعات. تجدر الإشارة إلى أن فلسفة توزيع السلطات قد تطورت بمرور الزمن وتعددت تطبيقاتها وفقاً للظروف الثقافية والسياسية في كل بلد، من خلال فصل السلطات يتم توفير نظام حكم يعتمد على التوازن والتحقق بين السلطات المختلفة، مما يمنع التراكم الزائد للسلطة في يد جهة واحدة ويقلل من فرص الفساد والاعتداء على حقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، يساهم توزيع السلطات في تحقيق الشفافية والمساءلة في الحكم، توجد عدة نماذج لتوزيع السلطات، بما في ذلك نموذج الفصل التقليدي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ونموذج الفصل الأفقي الذي يتضمن فصل السلطات داخل كل قوة، مثل الفصل بين السلطات التنفيذية والإدارية، تختلف الترتيبات المؤسسية والدستورية بين الدول بناءً على هذه النماذج، مما يعكس تنوع الأنظمة السياسية والثقافية حول العالم<sup>(٢٥)</sup>.

المطلب الثالث: خصائص وأداء الفيدرالية في الأنظمة الغربية : الفيدرالية مفهوم سياسي يعني توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، تضمن هذا النظام تقاسم السلطة بما يعزز من وحدة الدولة وتماسكها، أساسيات الفيدرالية تتضمن الدستور الذي يحدد السلطات والاختصاصات، ضمان حقوق الأفراد والحكومات المحلية، المشاركة الديمقراطية في صنع القرار، أهداف الفيدرالية تشمل تحقيق التوازن بين المركزية واللامركزية، تعزيز الديمقراطية، حماية حقوق الأقليات، تحسين أداء الحكومة عبر توزيع المسؤوليات، خصائص الفيدرالية تشمل وجود مستوى مركزي قوي مع حكومات محلية قوية، توازن بين السلطات، حماية دستورية لحقوق الأطراف، أداء الفيدرالية يتفاوت حسب النظام، لكنه غالباً يعزز من الاستقرار السياسي، يحسن من كفاءة الإدارة، ويعطي مرونة أكبر في التعامل مع التنوع الثقافي والاجتماعي<sup>(٢٦)</sup>.

#### الفرع الأول: أساسيات وأهداف الفيدرالية

اولاً: أساسيات الفيدرالية : نشأت المبادئ الفيدرالية للجمع بين استقلال الدول الأعضاء في التوحيد ورغبتهم في التوحيد. كما أن هذه المفاهيم تميزها عن الأنظمة الأخرى في هذا القطاع. يقوم النظام الفيدرالي على عدة مفاهيم أساسية، بما في ذلك مبدأ سيادة الدولة الفيدرالية، والاستقلال الذاتي، والمشاركة.

١- سمو الدولة الفيدرالية : تميزت الدولة الفيدرالية بأنها مكونة من طابقين. يشمل المستوى الأدنى جميع الولايات الفيدرالية التي، كجزء من اتحادها، تنازلت عن بعض سيادتها. أما الطابق العلوي فتشغله الدولة الفيدرالية التي تمثل جميع الولايات ولها السيادة الخارجية الكاملة. وإذا تولت الدولة الفيدرالية هذا المنصب، فإنها تتمتع بالسلطة العليا على المستويين الدولي والداخلي. وكما ذكرنا سابقاً فإن الولايات الأعضاء في الدولة الفيدرالية وجهت إرادتها، وفقاً للدستور الاتحادي، إلى إنشاء دولة عليا بينها

تعرف بالدولة الفيدرالية، لها تنظيم سياسي متميز عن الدول الأعضاء. وتتمتع هذه الدولة الجديدة بالسيادة الدولية الكاملة ونظام دستوري يفوق الأنظمة الدستورية والقانونية للولايات الفيدرالية. الشخصية الدولية في النظام الفيدرالي تكون للدولة الاتحادية وحدها دون الدول الأعضاء<sup>(٢٧)</sup>.

٢- الاستقلال الذاتي : تحافظ الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي على استقلاليتها. ولهم سلطة حكم أنفسهم وتسيير شؤونهم وفقاً للوضع الدستوري المخصص لهم. وبعبارة أخرى، تتمتع كل دولة عضو بسيطرة مستقلة على جميع جوانب تنظيمها الداخلي وإدارة شؤونها. ولها تشريعاتها ونظامها القضائي وآليات أخرى لضمان فعالية نظامها الداخلي، وتمارس صلاحياتها بشكل مستقل. إلا أنها يجب أن تلتزم بالمبادئ المنصوص عليها في الدستور الاتحادي، الذي يفترض تقسيم السلطات بين الدولة الفيدرالية الاتحادية والولايات الأعضاء، وفي حالة الخلاف، يتم الفصل بين السلطة القضائية، ويكون دور المحاكم ينبثق من خلال مراقبة دستورية قوانين الدولة الاتحادية<sup>(٢٨)</sup>.

٣- المشاركة : وينص مبدأ المشاركة على أن لكل ولاية أو إقليم الحق في المشاركة في حكم الدولة الفيدرالية وصنع القرار فيها، ليس كمجموعة من السكان، بل ككيان متميز ممثل بحيث يمكن سماع صوته في حكم البلاد. وتقاسم هذا الوضع هو مفهوم أساسي يميز مناطق الولايات الاتحادية عن المحافظات الإدارية العادية في الولايات البسيطة ويعني هذا المبدأ ضمناً أن الأقاليم الأعضاء في الدولة الفيدرالية ليست منفصلة تماماً عنها، ولا تعيش بمعزل عنها، كما أن روابطها ليست مجرد روابط قانونية عادية، كما هو الحال في كونفدرالية الأمم، بل هناك تداخل في السلطات، وتداخل في المصالح، وتكامل في البنى القانونية والدستورية. والمشاركة في إدارة شؤون الدولة<sup>(٢٩)</sup>. أن الولايات والأقاليم، باعتبارها وحدات دستورية مستقلة، تساهم في تطوير المنظمات الفيدرالية وصنع القرار فيها. المشاركة مهمة ليس فقط للمناطق، ولكن أيضاً للسلطات الفيدرالية. بالنسبة للمناطق، تبدو المشاركة مهمة لأنها تضمن عدم تقليص استقلاليتها دون وعيها. كما تمنح المشاركة الهيئات الفيدرالية الثقة بأن التشريعات والأحكام الصادرة بمشاركة الأقاليم ستكون أكثر قبولاً بالنسبة لها مما لو كانت غير مألوفة لها على الإطلاق، والحقيقة أن أي بنية فيدرالية تفترض تطوير المؤسسات اللازمة للحفاظ على المصالح المشتركة للاتحاد، ويختلف نطاق هذه المؤسسات حسب قوة الاتحاد أو ضعفه. ومع ذلك، في جميع الحالات، يجب على المناطق الأعضاء أن تشارك في بناء المؤسسات الفيدرالية وأن يكون لها صوت فيها، وإلا ضاعت هوية الاتحاد وبقيت لنا دولة بسيطة<sup>(٣٠)</sup>. ونتيجة لذلك فإن هذه المشاركة مطلوبة، لأنه بدونها ستمارس الولايات الفيدرالية الهيمنة والحماية على الأقاليم الأعضاء. لأن الاتحاد لا يمكن أن يقوم إلا بعد أن تساهم المجموعات الشريكة من خلال ممثليها في تشكيل الأعضاء الاتحاديين واتخاذ قراراتهم<sup>(٣١)</sup>. تختلف درجة المشاركة وفقاً للدساتير الفيدرالية. تبلغ المشاركة أعلى مستوياتها عندما يكون هناك

توافق في الآراء في اتخاذ القرارات الفيدرالية ولدى كل ولاية القدرة على الاعتراض، وهو في أضعف مستوياته إذا كانت الأغلبية البسيطة كافية لاتخاذ القرارات الفيدرالية<sup>(٣٢)</sup>.

ثانياً: أهداف الفيدرالية : الفيدرالية، نظام حكومي يجمع بين التعددية والوحدة في لوحة فنية متكاملة، هي نوع فريد من أشكال الحكم، وهو الهيكل الذي يوزع السلطة بين الحكومة المركزية والمناطق المحلية، مما يضمن احتفاظ كل منها بدورها ومكانته. وفي قلب الفيدرالية يكمن شريان الحياة لتقاسم السلطة، حيث تكتسب المناطق الاستقلال في اتخاذ القرارات بشأن اهتماماتها، مما يزيد من الشعور بالانتماء ويسمح لها بإدارة قضاياها بكفاءة، ويعزز هذا النظام الحكومي التنوع الثقافي واللغوي والديني، مما يسمح لكل منطقة بالتعبير بحرية عن تفرداتها مع الحفاظ على الخصوصية. إن الفيدرالية ليست مجرد تقسيم للسلطة، بل هي روح تسري في جسد الأمة وتتعزيز، تحقق الفيدرالية توازناً بين الوحدة الوطنية والحكم الذاتي الإقليمي، وبالتالي تقلل من الصراعات وتشجع الخطاب المثمر. إنها مدرسة ديمقراطية تعزز المشاركة العامة في صنع القرار وتعلم المناطق كيفية ممارسة الحكم الذاتي المسؤول. وتضيف الفيدرالية بهذا الشكل إلى استقرار السياسة العامة للدولة والتوزيع العادل للتنمية الاقتصادية، وبالتالي تقلص الفوارق بين المناطق وتحقيق النمو المتوازن<sup>(٣٣)</sup>. تشجع الفيدرالية ابتكار السياسات المحلية من خلال تحويل المناطق إلى مختبرات حيث يمكن اختبار الحلول الجديدة وتنفيذها في حالة نجاحها. فهو يحمي الخصائص المحلية مع الحفاظ على العادات والتقاليد، مما يضمن أن يكون لكل منطقة صوتها الفريد في الجوقة الوطنية الكبيرة، أصبحت المناطق أكثر استعداداً وقدرة على الاستجابة بسرعة أثناء الأزمات لأنها تتمتع بفهم شامل للصعوبات التي تواجهها، وهكذا توفر الفيدرالية نموذجاً حياً للتعاون بين الوحدة والتنوع، والاستقلال والتكامل، من أجل بناء دولة قوية وقابلة للتكيف وقادرة على معالجة الصعوبات المستقبلية بثقة وثبات، في قلب الفيدرالية تكمن فكرة المركزية المخفضة، التي تحد من احتمالات استبداد الحكومة المركزية مع زيادة حرية القرارات المحلية. تتمتع مناطق الاتحاد بسلطة تطوير سياسات محلية تتناسب مع ظروفها الخاصة، مما يحول كل منطقة إلى حاضنة للاختراع والتجريب<sup>(٣٤)</sup>.

الفرع الثاني: خصائص الفيدرالية في الأنظمة الغربية الحديثة : يتميز النظام الفيدرالي بخصائص عديدة منها

أولاً: توزيع الاختصاصات الدستورية: يعد توزيع السلطات الدستورية بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم مسألة حاسمة في تشكيل الولايات الفيدرالية. ويتضمن ذلك تحديد مدى الصلاحيات التي تتمتع بها المناطق لممارسة سيادتها الداخلية، لا يمكن القول بوجود نظام فيدرالي إلا بعد توزيع السلطات<sup>(٣٥)</sup>.

تكشف التجارب التاريخية في إنشاء دساتير الولايات الفيدرالية أن مسألة توزيع الاختصاصات قد أثارت جدلاً واسعاً بين مؤيدي تعزيز الحكومة المركزية وأولئك الذين يدعون إلى تعزيز الحكومات المحلية، سيطرت مشكلة توزيع السلطة بين الاتحاد والولايات على الخطاب السياسي الأمريكي، وظهر تعبيران: الاتحاد ومعارضو الاتحاد هم مناهضون للفدرالية، أي مؤيدون للاتحاد والمطالبون بالحفاظ على

السلطات الوليات<sup>(٣٦)</sup>. ونتيجة لذلك، وبالمقارنة مع صلاحيات المحافظات في نظام الحكم الموحد للدولة البسيطة، فإن السلطات في النظام الاتحادي هي صلاحيات أصلية وليست مشتقة، وبينما تمنح الحكومة المركزية هذه الصلاحيات، فإن الدولة الفيدرالية تفعل العكس للأقاليم تمنح الصلاحيات المحددة في الدستور وتحميها أحكامه<sup>(٣٧)</sup>. يعتبر توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات أو الأقاليم أو الدول الأعضاء في الاتحاد أحد أصعب الاهتمامات وأكثرها خطورة، إن لم يكن الأكثر خطورة. لأن الدولة الفيدرالية لا يمكن أن توجد بدون توزيع السلطات، إن ازدواجية السلطات العامة في الاتحاد الفيدرالي، والتي تشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تؤدي إلى تداخل السلطات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات عندما تؤدي كل سلطة وظيفتها، فإذا كان الدستور الاتحادي هو المسؤول عن توزيع الصلاحيات، فلا يمكن لأي أسلوب لتوزيع الصلاحيات، مهما كان دقيقاً، أن يحسم هذه المسألة بشكل دائم. فمن ناحية، لا ينبغي للمرء أن يقتصر على النصوص الدستورية المجردة والاعتبارات القانونية البحتة، بل يجب أيضاً النظر في ما لم يعد مصدراً للنقاش في مجال الدراسات الاجتماعية: أهمية النظر في الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية. فضلاً عن الاعتبارات التاريخية المحيطة بنشأة الدولة الفيدرالية وإنشاء دستورها<sup>(٣٨)</sup>.

وينقسم توزيع الاختصاصات الدستورية إلى عدة أوجه تختلف عن بعضها وكما يلي:

#### ١- تحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات على سبيل الحصر

ووفقاً لهذا الأسلوب يحدد الدستور الاتحادي صلاحيات كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، حصراً، فيقتصر نشاط كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على القضايا المذكورة حصراً في متن الدستور، وقد انتقد الفقه بشدة هذه الاستراتيجية بسبب المخاطر والتحديات التي تطرحها. ومهما كان تعريف السلطات واضحاً ودقيقاً أثناء كتابة الدستور، فإنه لا يستطيع معالجة كافة الصعوبات، ومن ثم، مع مرور الوقت وتقدم الحياة، لا بد أن تنشأ قضايا وأمور جديدة عديدة لم يتناولها الدستور، مما يطرح سؤال من يملك سلطة الرقابة عليها: هل هي الحكومة الاتحادية أم حكومات الولايات؟ مما يكون سبباً لإثارة خلافات حادة يخشى بسببها على الاتحاد<sup>(٣٩)</sup>.

٢- تحديد اختصاصات الولايات على سبيل الحصر: ووفقاً لهذه الاستراتيجية، تصبح صلاحيات السلطات الفيدرالية عامة، في حين تصبح صلاحيات الدولة خاصة. وينسجم هذا الأسلوب مع السياسة المركزية التي قد تنتهجها الدولة الفيدرالية، إذ لا تستطيع الولايات إدخال قضايا جديدة في ولايتها القضائية، خاصة إذا كانت الدولة الفيدرالية قد قامت عن طريق التفكك، وهو ما تعتبره خلعاً أو نقلاً لبعض الصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطة المركزية، السلطات المنشأة الجديدة هي سلطات الدولة، وقد تعرضت هذه الاستراتيجية لانتقادات لأنها تعزز صلاحيات السلطات الفيدرالية، وتجعلها هي الأصل، بينما تضيق صلاحيات الولايات المحددة في الدستور، وتجعلها استثناء. لذا فهو يقدم الأمر الذي يخشى معه أن تصبح هذه السلطة القوية سبباً بتقويض الدولة الفيدرالية لدرجة تجعل تحولها إلى دولة بسيطة

موحدة يسير، و هذا هو أيضًا السبب الذي دفع معظم الدول الفيدرالية للعدول عن الأخذ بها ، ونذكر من تطبيقاتها الدستور الكندي لعام ١٨٦٧ والمعدل عام ١٩٥١، دستور الهند لسنة ١٩٥٠ ودستور فنزويلا لعام ١٩٥٣<sup>(٤٠)</sup>.

٣- تحديد اختصاصات الحكومة الاتحادية على سبيل الحصر : ووفقاً لهذا النظام، يحدد الدستور الاتحادي، ولكنه يقتصر على، صلاحيات الحكومة الفيدرالية، وهي مدرجة بدقة وبشكل محدد ويترك ما عداها لاختصاص حكومات الولايات التي تصبح بذلك صاحبة الاختصاص العام<sup>(٤١)</sup>. وهذا الأسلوب، كما هو واضح، يجعل اختصاصات حكومات الولايات بمثابة القاعدة أو الأصل العام، بينما تكون اختصاصات الحكومة الاتحادية هي الاستثناء<sup>(٤٢)</sup>. ويتفق هذا الأسلوب مع الظروف التاريخية التي ولدت فيها فكرة الدولة الفيدرالية، ففيه تغليب لمظهر الاستقلال الذاتي للولايات تجاه السلطات الفيدرالية وقد أخذت بهذه الطريقة معظم الدساتير الفيدرالية، بعدما أرت فيها الطريقة النموذجية التي تلبي رغبة الولايات في الإبقاء على أكبر قدر من استقلالها الذاتي<sup>(٤٣)</sup>.

٤- الاختصاصات المشتركة: معظم الدساتير الفيدرالية، بالإضافة إلى تحديد صلاحيات أحد المستويين الحكوميين أو كليهما، تحدد أيضًا السلطات المشتركة بينهما. وذلك لأن تحديد السلطات المشتركة في الدستور الاتحادي يحقق مزايا عديدة وإن هذا الاختلاف في طريقة توزيع السلطات والمسؤوليات بين الأنظمة الفيدرالية هو واقع حالي تحدده الظروف الفريدة لكل نظام، وبالتالي فإن ما ينطبق على نظام واحد لا ينطبق بالضرورة على الآخر. الأمر الحيوي بالنسبة للفكرة الفيدرالية ليس فقط أن الحكومة العامة يجب أن تحكم الناس، كما هو الحال مع الحكومات الإقليمية، ولكن يجب أيضًا أن تكون كل حكومة مقيدة بمنطقتها الخاصة، وضمن تلك المنطقة، مستقلة عن بعضها البعض والمقصود باستقلال السلطات الفيدرالية وسلطات الولايات في مجالات اختصاصها هو الصلاحيات الحصرية التي تتمتع بها، وليس فقط الصلاحيات المشتركة. ومع ذلك، عند تحديد الكفاءات المشتركة، يتم تحديدها عادة<sup>(٤٤)</sup>. أمثلة أخرى على الدساتير الفيدرالية التي أخذت في الاعتبار السلطات المشتركة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات: صدر الدستور الاتحادي لألمانيا الغربية في عام ١٩٤٩. وقد نص هذا الدستور فقط على صلاحيات الحكومة الفيدرالية، وترك الباقي لولاية الولايات<sup>(٤٥)</sup>.

ثانيًا: تحقيق الاتحاد في الدول الفيدرالية: النظام الفيدرالي هو إطار سياسي وإداري مصمم لتحقيق التوازن بين السلطة المركزية وحكومات الولايات أو المناطق التي يتكون منها الاتحاد. ويتجلى هذا النظام في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، لأنه يضمن توزيع السلطات بطريقة تمكن كل دولة من ممارسة بعض الاستقلال الذاتي مع الحفاظ على وحدة الدولة كجسم سياسي واحد<sup>(٤٦)</sup>. إنشاء دستور اتحادي، حيث يعتبر الدستور في الولايات الفيدرالية الأداة الأساسية التي تحكم تقسيم السلطات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات. ويحدد الدستور مجالات السلطة الحصرية لكل حزب،

وكذلك المجالات التي تتطلب التعاون والتنسيق. وهذا التقسيم الواضح للسلطة يوفر احترام السيادة المحلية مع بناء الوحدة الوطنية، آليات التعاون والتنسيق تتطلب التحديات المشتركة مثل الأمن القومي والجيش والسياسة الخارجية تنسيقاً وثيقاً بين الإدارات الفيدرالية وإدارات الولايات. ولهذا السبب يتم تشكيل لجان ومنظمات مشتركة لضمان التنسيق والتعاون بين مختلف مستويات الحكومة. وتعزز هذه التقنيات الوحدة والتكامل الأقاليمي<sup>(٤٧)</sup>. إن التمثيل العادل هو أحد أهم الركائز الأساسية للنظام الفيدرالي، فهو يضمن تمثيل جميع الولايات بشكل عادل في المؤسسات المركزية. ويتم تحقيق ذلك من خلال مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، حيث يتم تمثيل كل منطقة بشكل مناسب<sup>(٤٨)</sup>.

ثالثاً: الاستقلال الذاتي للإقليم : في سياق الأنظمة السياسية الحالية، يُنظر إلى الحكم الذاتي الإقليمي داخل الدولة الفيدرالية على أنه أحد أهم التقنيات لتحقيق التوازن بين الوحدة الوطنية والتنوع المحلي. الدولة الفيدرالية هي هيئة سياسية تتكون من مناطق أو ولايات متعددة تتمتع باستقلالية واسعة النطاق بينما تتقاسم حكومة مركزية ذات صلاحيات حاسمة مثل الدفاع والسياسة الخارجية والتجارة الإقليمية. الغرض من هذه الدراسة هو دراسة فكرة الحكم الذاتي للمناطق التي تحكمها الحكومة الفيدرالية، مع التركيز على الإطار الدستوري والقانوني، ومناطق الحكم الذاتي، والأمثلة والتطبيقات العالمية، والمشاكل، والحلول المحتملة<sup>(٤٩)</sup>. يعتبر الدستور بمثابة الأساس لنظام الحكم الذاتي الإقليمي، لأنه يحدد على وجه التحديد توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية. والدستور هو النص الأساسي الذي يحكم العلاقة بين هذين المستويين من الحكومة، ويحدد السلطات التي تحتفظ بها الحكومة المركزية وتلك المفوضة إلى المناطق. بالإضافة إلى الدستور، يجوز لها سن تشريعات فرعية ولوائح تنظيمية لحل النزاعات وإنشاء أنظمة للتعاون والتنسيق بين الإدارات المختلفة، تغطي مجالات الحكم الذاتي في المناطق مجموعة واسعة من القطاعات الحيوية. على سبيل المثال، تشرف المناطق على نظام التعليم، وتصمم المناهج والبرامج التعليمية التي تتناسب مع ثقافتها ومتطلبات سكانها. تتحكم المناطق في أنظمة الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الصحية، مما يمنحها المزيد من المرونة في الاستجابة لاحتياجات مجتمعاتها. علاوة على ذلك، تمتلك كل مقاطعة قوة شرطة خاصة بها وآليات أمنية محلية للتعامل مع التحديات الداخلية. علاوة على ذلك، تدير المناطق التنمية الاقتصادية من خلال تصميم برامج محلية تعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي في مناطقها<sup>(٥٠)</sup>.

يمنح نظام الحكم الذاتي فوائد عديدة للمناطق، أبرزها القدرة على الاستجابة بفعالية لمطالب السكان على المستوى المحلي<sup>(٥١)</sup>.

رابعاً: الوحدة على الصعيد الدولي : يُنظر إلى الدولة الفيدرالية على أنها مفهوم سياسي يجمع بين وحدة الدولة والتنوع الإقليمي. تتميز الفيدرالية بتقسيم السلطات بين الإدارات المركزية والإقليمية، وبالتالي تعزيز الديمقراطية المحلية والتنمية الإقليمية. ومع ذلك، فإن هذا التوزيع قد يشكل تحدياً للوحدة الدولية، حيث يجب على الدولة تقديم وجهة نظر متسقة في الشؤون الخارجية والدفاعية<sup>(٥٢)</sup>. تشرف الحكومة المركزية على السياسة الخارجية في الغالبية العظمى من الولايات الفيدرالية. ويشمل

ذلك تمثيل الحكومة في المنظمات الدولية، والتفاوض على المعاهدات، وتنسيق العلاقات الدبلوماسية. تعمل هذه المنظمة على توحيد وجهات النظر الدولية وتضمن اتساق الاستراتيجيات الخارجية وتمثيل المصالح العامة للبلاد، على الرغم من التنوع الداخلي<sup>(٥٣)</sup>. ولضمان توافق السياسات الدولية مع مصالح كافة المجالات، فإن التنسيق الداخلي الفعال يشكل ضرورة أساسية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشكيل لجان مشتركة أو مجالس تنسيقية تضم مسؤولين من الحكومة المركزية والأقاليم. وتسهل هذه الآليات تدفق المعلومات، ومناقشة السياسات الخارجية، وتطوير المواقف التوافقية التي تضمن مراعاة مصالح جميع الأطراف<sup>(٥٤)</sup>.

خامساً: سمو الدستور الموحد : وفي البلدان الصاعدة، يُنظر إلى الدستور باعتباره حجر الزاوية في الاتفاق بين السلطات والحكومات المحلية. في هذا الترتيب، يتم توزيع السلطة بين الحكومة المركزية وعدد أو أقل من الإدارات كما يتطلب الدستور. في هذه البلدان، يعتبر الدستور بمثابة القانون الأعلى، ولا يملك أحد السلطة القانونية أو خيار الاختلاف معه، ويتجلى هذا التفوق في التقسيم الواضح للسلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، والتي تتميز عن الكوكتيل ولا تتداخل<sup>(٥٥)</sup>. كما أن هناك نظام قانوني مستقل متخصص في تفسير الدستور، لكنه لا يقدم ذلك، لأن المحكمة الدستورية هي المسؤولة عن ضمان تطبيق القوانين. جميع القوانين والإجراءات الحكومية يجب أن تكون متوافقة مع الدستور، وفي حالة التعارض يتم إلغاء أو تعديل القانون المخالف<sup>(٥٦)</sup>. في الولايات المتحدة الأمريكية، الدستور هو القانون النهائي، والمحكمة النهائية لديها سلطة تقييم شرعية التشريعات والأنشطة الحكومية. يمنح الدستور صلاحيات خاصة لكل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. في ألمانيا، يحدد الدستور (القانون الأساسي) نظام الحكم الفيدرالي ويقسم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وتدعم المحكمة الدستورية الاتحادية سيادة الدستور من خلال فحص دستورية القوانين وحل النزاعات بين الحكومة الفيدرالية والولايات<sup>(٥٧)</sup>.

سادساً: سمو القوانين الاتحادية : سيادة القوانين الفيدرالية هي نظرية قانونية تحكم التفاعل بين القوانين الفيدرالية والبلدية في الدول التي تبنت النظام الفيدرالي. ويرتكز هذا المبدأ على فكرة أن القوانين الصادرة عن الحكومة الاتحادية لها الأسبقية على تلك الصادرة عن الحكومات المحلية أو الإقليمية في حالة حدوث تعارض فيما بينها<sup>(٥٨)</sup>. تؤكد العديد من الأنظمة الفيدرالية، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا والهند، على أولوية القوانين الفيدرالية في دساتيرها الوطنية. ويتم ذلك للحفاظ على نظام قانوني متنسق في جميع أنحاء الولاية الفيدرالية، مما يحسن الاستقرار القانوني ويعزز التوازن بين مختلف الوكالات<sup>(٥٩)</sup>. كثيراً ما يتم تكريس فكرة الفيدرالية في الدساتير الوطنية. على سبيل المثال، تنص المادة السادسة من دستور الولايات المتحدة على أن الدستور والقوانين الفيدرالية التي يتم سنّها وفقاً لها هي القانون الأعلى للبلاد، وبالتالي يجب على جميع المحاكم المحلية والفدرالية اتباعها. يتم تطبيق مبدأ سيادة التشريع الفيدرالي بشكل مختلف بناءً على النظام القانوني لكل دولة. عندما يتعارض قانون اتحادي مع قانون بلدي، فإن القانون الاتحادي له الأسبقية، ويمكن تحقيق

ذلك من خلال المحاكم الدستورية أو الفيدرالية، التي تقوم بتسوية القضايا القانونية بين مختلف مستويات الحكومة<sup>(١)</sup>.

الخاتمة

النتائج:

١. تُعتبر الفيدرالية نظاماً سياسياً يحقق توازناً فعالاً بين السلطة المركزية والمحلية، مما يعزز حماية حقوق الإنسان.

٢. يُبرز النظام الفيدرالي أهمية الشعب كمصدر للسلطات، حيث تُعد حقوق الأفراد وحرياتهم أولوية قبل تشكيل أي حكومة.

٣. يساهم العقد الاجتماعي في تعزيز شرعية النظام الفيدرالي، مما يضمن توافق الحاكم والمحكوم على أساس متين من الحقوق والواجبات.

٤. يتميز النظام الفيدرالي بآليات تقسيم السلطات العامة التي تعزز الديمقراطية وتحد من تركيز السلطة.

٥. أظهرت الأنظمة الغربية الحديثة نجاحاً ملحوظاً في تطبيق الفيدرالية، حيث ركزت على تحقيق العدالة والمساواة وضمان الحقوق.

التوصيات:

١. ضرورة تكييف المبادئ الفيدرالية مع الأنظمة السياسية المختلفة، مع مراعاة الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل دولة.

٢. تعزيز الوعي بأهمية الشعب كمصدر للسلطات، وتوفير الضمانات اللازمة لحماية حقوق الإنسان في إطار الأنظمة الفيدرالية.

٣. تشجيع الدراسات المقارنة بين الفيدرالية في الأنظمة المختلفة لتحديد أفضل الممارسات وتطبيقها في السياقات المحلية.

٤. تطوير الآليات القانونية والمؤسسية التي تضمن تقسيم السلطات بشكل فعال بين المستويات المركزية والمحلية.

٥. دعم التجارب الفيدرالية الناجحة في العالم من خلال تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات.

المصادر

أولاً: الكتب

١. أحمد أبو المجد ، النظام الدستوري لدولة الامارات العربية المتحدة، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، معهد البحوث والدارسات العربية، ١٩٧٨.

٢. أحمد سرحال، القانون الدستوري والأنظمة السياسية - النظرية العامة- أهم الأنظمة السياسية في العالم، بيروت، دار الحداثة، ط ١، ١٩٨٠.
٣. ازهار هاشم محمد، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٤.
٤. اسماعيل الغازل، الدساتير والمؤسسات السياسية، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.
٥. إسماعيل مرزة، القانون الدستوري، بيروت، منشورات دار صادر، ١٩٦٩.
٦. ثروت بدوي، النظم السياسية، الإسكندرية، دار النهضة العربية، ١٩٦٤.
٧. عبد الغني بسيوني، أسس تنظيم الدولة-الحكومة- الحقوق والحريات، القاهرة، الدار الجامعية، ١٩٨٥.
٨. جاك شفاليه جان، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافيللي الى أيامنا، ترجمة الياس. مرقس، بيروت، ١٩٨٠.
٩. جورج ارثر الابن كودينج، الحكومة الاتحادية في سويسرا، ترجمة محمد فتح الله الخطيب، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، الناشر مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٦.
١٠. يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، بيروت، ابن النديم، ٢٠٠٩.
١١. خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، بيروت، منشورات عويدات، ط ١، ١٩٨١.
١٢. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٧.
١٣. روبرت بوي و وكارول فريدرك، دراسات في الدول الاتحادية، ترجمة وليد الخالي وبرهان دجاني، بيروت، الدار الشرقية للطباعة والنشر، ١٩٦٦.
١٤. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٤.
١٥. السيد صبري، النظم الدستورية في البلاد العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية- معهد الدراسات العربية والعالمية، ١٩٦٤.
١٦. علي هادي الشكراوي، النظم السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، ١٩٩٠.
١٧. صلاح نيوف، ان تكون الفيدرالية نحو فهم بنية النظام الفيدرالي، المركز الكردي للدراسات، ٢٠١٤.
١٨. طعيمة الجرف، نظرية الدولة، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣.

١٩. عادل زعبوب، الدولة الاتحادية-مفهومها-تحليلها-مستقبلها، دار المسيرة للطباعة والنشر، بدون سنة طبع.
٢٠. هادي محمد عبد الله، التوازن بين السلطات والحدود الدستورية، الإسكندرية، دار الفكر العربي، ٢٠١٥.
٢١. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣.
٢٢. يوسف محمد عبيدان، مبادئ العلوم السياسية، ط ١، قطر، ١٩٩٦.
٢٣. عصام العطية، القانون الدولي العام، بغداد، مكتبة المنصوري، ٢٠٠٩.
٢٤. علي بدوي، أبحاث التاريخ العام للقانون، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٤٧.
٢٥. علي رشيد أبو حيلة، الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة، عمان، المكتبة الوطنية، ٢٠٠٤.
٢٦. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
٢٧. غالب خضير العاني، القانون الدستوري، بغداد، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، من دون سنة طبع.
٢٨. غوستاف لوبون، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة محمد عادل زعيتير، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٤.
٢٩. الكسندر هاملتون، الدولة الاتحادية أساسها ودستورها، ترجمة جمال محمد، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٥٩.
٣٠. ماجد ارغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية، منشأة المعارف، بدون سنة طبع.
٣١. محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٩.
٣٢. محمد فتوح محمد عثمان، رئيس الدولة في النظام الفيدرالي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
٣٣. مصطفى أبو زيد فهمي، النظرية العامة للدولة، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧.
٣٤. نزيه رعد، القانون الدستوري العام، المبادئ العامة والنظم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط ١، ١٩٩١.
٣٥. نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، عمان، الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠١١.

٣٦. هادي محمد عبد الله، التوازن بين السلطات والحدود الدستورية، الإسكندرية، دار الفكر العربي،

٢٠١٥.

٣٧. وليد كاصد الزبيدي، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، النجف الاشرف، المركز

الإسلامي للدراسات الاستراتيجية – العتبة العباسية المقدسة، ط ١، ٢٠١٩.

٣٨. يحيى احمد الكعكي، الصراع الدولي والحل الفيدرالي في لبنان، بيروت، بدون مطبعة، ١٩٧٨.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١. احمد إبراهيم علي الورتي، النظام الفيدرالي بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، الجامعة

العالمية الإسلامية، لندن، ٢٠٠٨.

٢. عادل الطبطبائي، النظام الاتحادي في الامارات العربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين

شمس، كلية الحقوق، ١٩٧٨.

٣. علي السيد علي الباز، الرقابة على دستورية القوانين في مصر مع المقارنة في الأنظمة الدستورية

الأجنبية، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، ١٩٧٨.

٤. فاضل عبد الزهرة الغراوي، الفيدرالية وتطبيقها في العراق، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية،

كلية الحقوق، قسم القانون العام، بيروت، ١٧/٢٠١٨.

ثالثاً: المقالات

١- صالح جواد الكاظم، بحث منشور في مجلة العدالة، مجلة فصلية تصدرها وزارة العدل العدد الأول،

السنة الرابعة، بغداد، ١٩٧٨.

٢- عمر الحضرمي، جدلية الفيدرالية والكونفدرالية، صحيفة الراي، ١٦/٩/٢٠٢٨.

٣- صباح كريم رياح الفتلاوي، نظرية الحق الإلهي والعقد الاجتماعي (دراسة مقارنة)، جامعة الكوفة، مركز

دراسات الكوفة، العدد العاشر، ٢٠٠٨.

## الهوامش

١. مولود، محمد عمر، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٩، ص ٢٨

٢. الزبيدي، وليد كاصد، الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، النجف الاشرف، المركز الإسلامي للدراسات

الاستراتيجية – العتبة العباسية المقدسة، ط ١، ٢٠١٩، ص ١٧.

٣. الطماوي، سليمان محمد، السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر السياسي الإسلامي، القاهرة، دار الفكر

العربي، ١٩٧٤، ص ١٣٢.

٤. مرزة، إسماعيل، القانون الدستوري، بيروت، منشورات دار صادر، ١٩٦٩، ص ١٨٣.

٥. عثمان، محمد فتوح محمد، رئيس الدولة في النظام الفيدرالي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧،

ص ١٣.

٦. أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص ١١١.
٧. صبري، السيد، النظم الدستورية في البلاد العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية- معهد الدراسات العربية والعالمية، ١٩٦٤، ص ٧.
٨. الورتني، احمد إبراهيم علي، النظام الفيدرالي بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، الجامعة العالمية الإسلامية، لندن، ٢٠٠٨، ص ١٨.
٩. نيوف، صلاح، ان تكون الفيدرالية نحو فهم بنية النظام الفيدرالي، المركز الكردي للدراسات، ٢٠١٤، ص ١٢٤.
١٠. نيوف، صلاح، مصدر سابق، ص ١٢٤.
١١. الزبيدي، وليد كاصد، مصدر سابق، ص ٣٢.
١٢. هاملتون، الكسندر، الدولة الاتحادية أساسها ودستورها، ترجمة جمال محمد، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٥٩، ص ١٠٦.
١٣. الحضرمي، عمر، جدلية الفيدرالية والكونفدرالية، صحيفة الرأي، ٢٠٢٨/٩/١٦.
١٤. محمد، ازهار هاشم، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفيدرالي، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٤، ص ٢١.
١٥. الغراوي، فاضل عبد الزهرة، مصدر سابق، ص ٥٢.
١٦. الفتلاوي، صباح كريم رياح، مصدر سابق، ص ١٢.
١٧. بدوي، علي ، أبحاث التاريخ العام للقانون ، القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٤٧ ، ص ٦
١٨. حاشي، يوسف، مصدر سابق، ص ٣٠٩.
١٩. حاشي، يوسف، مصدر سابق، ص ٣٠٩.
٢٠. الفتلاوي، صباح كريم رياح، مصدر سابق، ص ١٢.
٢١. الفتلاوي، صباح كريم رياح، مصدر سابق، ص ١٠٦.
٢٢. - لوبون ، غوستاف، روح الثورات والثورة الفرنسية ، ترجمة محمد عادل زعيتر، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٤ ، ص ١٩
٢٣. جان ،جاك شفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافيللي الى أيامنا ، ترجمة الياس. مرقس ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٧
٢٤. الشكراوي ، علي هادي ،مصدر سابق ،ص ٢١١
٢٥. الشكراوي ، علي هادي ،مصدر سابق ،ص ٢١٢
٢٦. الغراوي، فاضل عبد الزهرة، مصدر سابق، ص ٥٢.
٢٧. الخطيب ،نعمان أحمد ، الوجيز في النظم السياسية ، عمان، الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١ ، ص ٩١.
٢٨. خليل ، محسن ، مصدر سابق، ص ٣٢١.
٢٩. قباني ، خالد ، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، بيروت، منشورات عويدات، ط ١، ١٩٨١
٣٠. رعد ،نزيه ، القانون الدستوري العام، المبادئ العامة والنظم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب، ط ١، ١٩٩١، ص ٢٩-٢٨
٣١. الغازل ،اسماعيل ، الدساتير والمؤسسات السياسية، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، ص ١٠١.
٣٢. سرحال ، أحمد ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية - النظرية العامة- أهم الأنظمة السياسية في العالم، بيروت ،دار الحداثة ، ط ١، ١٩٨٠، ص ٤٦ .
٣٣. بسيوني ،عبد الغني ، مصدر سابق ، ص ١٢٠.
٣٤. الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص ٨٥
٣٥. الجرف، طعيمة، نظرية الدولة، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣، ص ١٨٢
٣٦. زعيوب ، عادل، الدولة الاتحادية-مفهومها-تحليلها-مستقبلها، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، بدون سنة طبع، ص ٨٠
٣٧. الكعكي، يحيى احمد، الصراع الدولي والحل الفيدرالي في لبنان، بيروت، بدون مطبعة، ١٩٧٨، ص ٥٣
٣٨. أبو المجد ،أحمد ، النظام الدستوري لدولة الامارات العربية المتحدة، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم، معهد البحوث والدارسات العربية ، ١٩٧٨، ص ٣.
٣٩. خليل ، محسن ، مصدر سابق، ص ٣٣٩
٤٠. العاني ،غالب خضير ، القانون الدستوري، بغداد، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، من دون سنة طبع، ص ١٢٤.
٤١. أبو المجد، أحمد كمال ، مصدر سابق ، ص ٤٤
٤٢. ماجد ارغب الحلو ، مصدر سابق، ص ١٣٤.
٤٣. عبيدان ،يوسف محمد ، مصدر سابق، ص ١٢٧.

٤٤. الطببائي، عادل، مصدر سابق، ص ١٦٢.
٤٥. الكاظم، صالح جواد، بحث منشور في مجلة العدالة، مجلة فصلية تصدرها وزارة العدل العدد الأول، السنة الرابعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ٦٠.
٤٦. الطببائي، عادل، مصدر سابق، ص ١٦٩.
٤٧. بدوي، ثروت، مصدر سابق، ص ٨٠.
٤٨. مرزة، إسماعيل، مصدر سابق، ص ١٩٢.
٤٩. العطية، عصام، القانون الدولي العام، بغداد، مكتبة المنصوري، ٢٠٠٩، ص ٤٠.
٥٠. فهمي، مصطفى أبو زيد، النظرية العامة للدولة، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٧، ص ٤٩.
٥١. العطية، عصام، مصدر سابق، ص ٤٠.
٥٢. حسين، محمد بكر، مصدر سابق، ص ٢٢٦.
٥٣. كودينج، جورج ارثر الابن، الحكومة الاتحادية في سويسرا، ترجمة محمد فتح الله الخطيب، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، الناشر مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٦، ص ٩٣.
٥٤. روبرت بوي و وكارول فريدرك، دراسات في الدول الاتحادية، ترجمة وليد الخالي وبرهان دجاني، بيروت، الدار الشرقية للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص ٤١٦.
٥٥. عبد الله، هادي محمد، التوازن بين السلطات والحدود الدستورية، الإسكندرية، دار الفكر العربي، ٢٠١٥، ص ٢٤٨.
٥٦. عبد الله، هادي محمد، مصدر سابق، ص ٢٤٨.
٥٧. الباز، علي السيد علي، الرقابة على دستورية القوانين في مصر مع المقارنة في الأنظمة الدستورية الأجنبية، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، ١٩٧٨، ص ١٢٥.
٥٨. أبو حجيعة، علي رشيد، الرقابة على دستورية القوانين دراسة مقارنة، عمان، المكتبة الوطنية، ٢٠٠٤، ص ١٤٥.
٥٩. أبو حجيعة، علي رشيد، مصدر سابق، ص ١٤٥.
٦٠. الباز، علي السيد علي، مصدر سابق، ص ١٣٠.